القدرة التنافسية المستدامة في مصر: دراسة تحليلية[١]

دعاء محمد الهادي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية
كلية التجارة وإدارة الأعمال
جامعة حلوان
doaa.el-hady@commerce.helwan.edu.eg

مستخلص البحث

تعُد القدرة التنافسية بمثابة مرآة تعكس مدى قوة الاقتصاد أو مقدار الضعف الذي يعاني منه، ومع تزايد الاهتمام العالمي بحماية البيئة، أصبح الأداء البيئي يلعب دورًا بارزًا في تحديد التنافسية بصفة عامة والقدرة التنافسية المستدامة بصفة خاصة، وقد انعكس الأداء البيئي لمصر على قدرتها التنافسية مثل باقي الدول. لذلك تمثلت مشكلة البحث في دراسة وتحليل واقع القدرة التنافسية المستدامة في مصر. حيث اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، من خلال الأسلوب التحليلي للإحصاءات والمؤشرات الخاصة بموضوع البحث، والتي بينت تراجع أداء مصر وترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ مقارنة بالأعوام السابقة. إذ تواجدت في المرتبة ١٤١ من أصل ١٨٠دولة وبمجموع نقاط ٣٦,٧ نقطة عام ٢٠٢٣ ، ويرجع ذلك للانخفاض في معظم الركائز المكونة للمؤشر بشكل عام خاصة ركيزتي رأس المال الاجتماعي وكفاءة إدارة الموارد الناتجين من الأزمات الدولية، وما تجلى حالياً في مشكلة أزمة الديون ومشاكل سعر الصرف التي أثرت على زيادة مستويات البطالة وارتفاع الأسعار وانتشار الفقر متمثل في ضغط أكبر على مواردها الاقتصادية والبيئية، ولكن بشكل عام تجاهد مصر في استغلال مواردها بشكل مستدام، فمصر حاليا لديها فرصة لتحقيق مزيد من التقدم في القدرة التنافسية المستدامة من خلال التحول نحو الاقتصاد الأخضر، الذي تخطو فيه مصر خطواتها الأولى.

الكلمات المفتاحية

القدرة التنافسية المستدامة، مؤشرات القدرة التنافسية المستدامة، الاقتصاد المصري، الأداء البيئي، رأس المال الطبيعي، رأس المال الاجتماعي، الحوكمة.

تم استلام البحث في ١٦ *يونية* ٢٠٢٣ ، ***وقبوله للنشر في*** ٥ يونية ٢٠٢٤.

[١] هذا البحث تم عرضه في المؤتمر العلمي لإعادة بناء الهوية التنافسية لمصر (المحور السادس: التنمية المستدامة وبناء الهوية التنافسية لمصر) الذي نظمته كلية التجارة جامعة القاهرة في ٢٠٢٢.

١. المقدمة:

أصبحت القدرة التنافسية تحظى باهتمام كبير على مستوى الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، فهي لغة العصر لأنها تُعد الإطار الجامع لسياسات تحرير التجارة وفتح الأسواق والاندماج الاقتصادي العالمي، وقد تعززت أهميتها نتيجة للتغيرات في نظريات التجارة والنمو، فلم تعد التنافسية اليوم مرتبطة كما كانت في السابق بامتلاك الموارد الطبيعية وخفض تكاليف الأيدي العاملة، بل تعدت ذلك لتصبح التنافسية مرتبطة بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة وبالسياسات الحكومية الفاعلة، كذلك أصبح موضوع القدرة التنافسية يحتل أهمية متزايدة مع توسع نطاق العولمة الاقتصادية، كما أن القدرة التنافسية للصادرات تسعى لتحقيقها جميع دول العالم، فهي تعد المعيار لمدى التقدم الاقتصادي للبلد، وهذا يتبين من رصيد مؤشر التنافسية العالمية الذي يقيس القدرة التنافسية للدول التي استطاعت أن تحقق تنمية اقتصادية عالية بسبب تمكنها من اكتساب حصة كبيرة في السوق العالمية لصادراتها.

مع توالي الأزمات العالمية التي يشهدها العالم زاد الاهتمام أكثر بالقضايا البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وانعكاساتها على القدرة التنافسية، ومواكبة لهذه التغيرات العالمية أصدرت عدة جهات مهتمة بالقدرة التنافسية مفهوم جديد وهو القدرة التنافسية المستدامة أو الخضراء، حيث إن هناك علاقة متبادلة بين القدرة التنافسية والبيئية، فالقضايا المتعلقة بالبيئة والقدرة التنافسية التي كانت مستقلة عن بعضها البعض في وقت ماضي أصبحت متشابكة ومتداخلة وأصبح من الصعب الفصل بينهما.

وعلى اعتبار أن مصر جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فإنها كغيرها من البلدان تسعى إلى تحقيق البقاء في الاقتصاد العالمي، من خلال محاولة إيجاد مزايا وقدرات تنافسية لا تتوافر لدى غيرها من البلدان، أو من خلال سعيها الدؤوب لتحقيق قدرات تنافسية مستدامة من خلال وضعها لخطط وبرامج تدعم الاقتصاد وترفع من قدرته التنافسية في السوق العالمية. وانطلاقًا مما تقدم يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤل التالي: **ما هو واقع القدرة التنافسية المستدامة في مصر؟**

ويفترض البحث أن مصر تعاني من قدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبة اقتصادها الحالي والسياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلاً إذا أحسنت استغلال إمكانيتها. وعليه يهدف البحث للوقف على واقع القدرة التنافسية لمصر، انطلاقًا من تحليل وضعها الاقتصادي والسياسات المتبعة آنفًا، وفي المستقبل للوقوف على إمكانية تحسينها واستدامتها. لذلك اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي، وذلك من خلال الأسلوب التحليلي للإحصاءات والمؤشرات الخاصة بموضوع البحث.

لذلك ترجع أهمية الدراسة إلى أن الكثير من الباحثين الاقتصادين يروا أن مستقبل مصر مرتبط بتحقيق قفزة كبيرة في صادراتها، حيث تعتبر الصادرات مصدرًا هامًا لتوفير النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية، كما أنه القطاع الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتزويد السوق المحلية والأجنبية، ومن ثم تحقيق معدلات النمو المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك لابد من الاهتمام بالقضايا البيئية لتحقيق عملية التنمية المستدامة والالتزام بالمعايير البيئية للصادرات المصرية، ومدى انعكاس ذلك على القدرة التنافسية لتلك الصادرات، خاصة وأن ارتفاع التكاليف بسبب زيادة النفقات التي يتم تحملها من أجل حماية البيئة، يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات. وبالتالي تم تقسيم البحث الحالي إلى أربعة محاور بخلاف المقدمة التي تتضمن الإطار العام للبحث، حيث يعرض المحور الأول مفهوم التنافسية المستدامة، ثم تأتي أسباب التنافسية وأنواعها في المحور الثاني، ويشمل المحور الثالث قياس القدرة التنافسية المستدامة، ويتمثل المحور الرابع في عرض واقع القدرة التنافسية المستدامة في مصر، ثم ينتهي البحث بتقديم أهم النتائج والتوصيات.

٢. مفهوم التنمية المستدامة:

شهدت دول العالم منذ بداية القرن الحادي والعشرين العديد من التحديات التي تهدد استقرارها، وتتمثل أهم تلك التحديات في الأزمة المالية عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى ارتفاع البطالة في العديد من الدول وزيادة أوجه عدم المساواة في الدخل والفرص الاجتماعية والاقتصادية. هذا فضلاً عن التحديات التي أدت إلى زيادة الضغط على البيئة الطبيعية الناتجة من النشاط الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، وهو ما أدى إلى تغير المناخ وما يترتب عليه من تهديدات عديدة على المستوى العالمي، مما أدى إلى زيادة اهتمام الدول والمؤسسات بتعزيز ما يُعرف بالتنافسية المستدامة أو التنافسية الخضراء (Chygryn et al., 2020).

قام الباحثين والممارسين والمنظمات الدولية بدراسة العلاقة بين بعض جوانب الاستدامة والنمو الاقتصادي على نطاق واسع، ومع ازدياد الاهتمام العالمي بالتنمية المستدامة خلال الأربعة عقود الأخيرة مدفوعاً بأعمال مؤثرة مثل تقرير مستقبلنا المشترك الذي نشرته لجنة بورتلاند تحت رعاية الأمم المتحدة عام ١٩٨٧، والذي تم تعريف التنمية المستدامة وفقاً لهذا التقرير بأنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة، وكان المقصود من اتساع التعريف أن يستوعب أبعاد التنمية المتعددة التي تتجاوز الحدود المعتادة للنمو الاقتصادي لكي تشمل ضرورات الحياة الملموسة وغير الملموسة، ورغم هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة إلا أن العلاقة بينها وبين القدرة التنافسية لم يتم التركيز عليها (Schwab, 2013).

لذلك وسع المنتدى الاقتصادي العالمي أبحاثه لتضم العلاقة بين الاستدامة والقدرة التنافسية إذ تعتبر منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي من أشهر المناهج العالمية في مجال التنافسية وأكثرها شمولاً وديناميكية. حيث يتم تطويرها بصفة دائمة أخذين في عين الاعتبار التطورات العالمية والإقليمية، ومن أبرز التعديلات التي تمت على مفهوم القدرة التنافسية على مدار عدة سنوات،

التأكيد على دور المنظم، والذي يُشير إلى الكيانات أو الجهات التي تلعب دورًا في تنظيم الأنشطة الاقتصادية والتجارية، مثل الحكومات أو الهيئات أو المنظمات الدولية. هذه الكيانات تساهم في تعزيز القدرة التنافسية من خلال وضع السياسات والقوانين التي تدعم الابتكار والتجديد في الأسواق ، ثم بحث المنتدى الاقتصادي في العلاقة بين القدرة التنافسية وخلق الثروة، وفي تعريف آخر عام ١٩٩٧ تم ربط القدرة التنافسية بالنمو الاقتصادي مقاساً بمعدلات نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وفي عام ٢٠٠٣ قدم المنتدى مفهوماً للقدرة التنافسية للدولة يصفها فيه بأنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع فريدة وجديدة وحديثة تستند على العنصر التكنولوجي وليس على المزايا النسبية القائمة على تقديم منتجات تتسم بانخفاض تكلفتها وقوة مصادرها الطبيعية"، وبالتالي ربط هذا التعريف بين القدرة التنافسية والعنصر التكنولوجي، وبالتالي ذكر الجودة والتقنية (WEF, 2012).

وتواكبًا مع التطورات العالمية أدخل المنتدى في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢ مفهوم التنافسية المستدامة Sustainable Competitiveness مشيرًا إلى وجود علاقة قوية بين القدرة التنافسية والتنمية المستدامة، ومن ثم عرف القدرة التنافسية على أنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في الدولة، مع ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (WEF, 2019). وقد اقترح كلاً من Tvaronaviciene & Balkyte (2011) و(Aiginger, et al (2013 توسيع طرق وصف التنافسية الدولية للاقتصاد لتشمل البعد الاجتماعي والبيئي لهذا التنافس. فمن المهم أن تكون القدرة التنافسية مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فكما تتسارع المنظمات في تحقيق الأرباح المالية والاستدامة المالية على المدى الطويل، لابد لها أيضاً أن تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في نفس الوقت (Cheba et al., 2020).

حيث يركز مفهوم القدرة التنافسية المستدامة على أهمية الإنتاجية بوصفها محركاً للنمو والازدهار على المدى الطويل، إذ تتمثل القدرة التنفسية المستدامة للدولة أو المنظمة في الحفاظ على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل، بما في ذلك القدرة على التكيف وتبني الابتكار والتحسين المستمر(Schwab, 2013)، لذلك تشمل القدرة التنافسية المستدامة عدة جوانب، ولا بد من توفير التوازن بين هذه الأبعاد المختلفة وتكاملها في استراتيجيات التنمية والإدارة بهدف إيجاد بيئة ملائمة للأعمال والاستثمار وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة للدول والمؤسسات بما في ذلك (Urbaniec, 2016):

١- الأداء الاقتصادي المستدام: يتعلق بقدرة الدولة أو المؤسسة على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز الابتكار والإنتاجية، وتحسين التوظيف وجودة الحياة الاقتصادية للمواطنين.

٢- الاستدامة الاجتماعية: يشير إلى قدرة الدولة أو المؤسسة على تحقيق التوزيع العادل للثروة والفرص بين جميع شرائح المجتمع، وتوفير الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية للمواطنين.

٣- الاستدامة البيئية: يتعلق بقدرة الدولة أو المؤسسة على الحفاظ على البيئة والحياة الطبيعية، وتقليل التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وتعزيز التنمية المستدامة من خلال استخدام موارد بيئية متجددة وتبني ممارسات صديقة للبيئة.

نستخلص مما سبق ارتباط مفهوم القدرة التنافسية المستدامة بقدرة الدول والمؤسسات على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المدى الطويل، دون المساس بقدرات الأجيال الحالية والمستقبلية على تلبية احتياجاتها. ويعتبر تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أمرًا حاسمًا في ضمان استدامة التنمية.

٣. أنواع التنافسية وأهميتها:

في هذا الجزء يتم استعراض أنواع القدرة التنافسية وأهميتها على النحو التالي:

٣-١ أنواع التنافسية

يوجد عدة أنواع من التنافسية وذلك حسب مجال البحث، إذ يمكن التمييز بين التنافسية حسب معيار السعر أو معيار التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية، وذلك على النحو التالي:

٣-١-١ التنافسية حسب معيار السعر

حيث تنقسم إلى نوعين كما يلي:

أ- **التنافسية السعرية:** إن التنافسية السعرية تعني أنه يمكن للدولة ذي التكاليف الأقل من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل من الدول الأخر. كما أن لسعر الصرف للعملة المحلية له تأثير كبير على قدرتها التنافسية، حيث تلعب التكلفة دوراً هاماً كسلاح تنافسي فلا يمكن تحديد منتج تنافسي دون ضبط مستمر للتكاليف. على الرغم من ذلك، فالاعتماد على هذا النوع فقط من التنافسية يشكل تهديدًا لبعض حصص الدولة في الأسواق العالمية. فالتخصص في إنتاج سلعة معينة وتبادلها دولياً يساهمان بشكل كبير في رفع قدرة الدول التنافسية، لكن هذا يعتمد على مجموعة من العوامل الأخرى بجانب التكاليف (خروف، وثوامرية، ٢٠١٧).

ب- **التنافسية غير السعرية:** تنقسم التنافسية غير السعرية إلى تنافسية نوعية وتنافسية تقنية، ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

- **التنافسية النوعية:** تعتمد التنافسية النوعية على إنتاج منتجات ذات جودة مرتفعة، ويشمل هذا النوع من القدرة التنافسية (النوعية، الملائمة، الإبداع والتقدم التكنولوجي)، فالدول ذات المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة والأكثر ملائمة للمستهلكين تتميز بالسمعة الحسنة في السوق، وبالتالي تتمكن من تصدير المنتجات، حتى لو كانت أعلى سعراً من سعر منافسيها (Amoako, 2020).
- **التنافسية التقنية (التكنولوجية):** تعتمد التنافسية التقنية على الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة المرتفعة، كصناعة الطائرات والأقمار الصناعية. (وديع، ٢٠٠٣)

٣-١-٢ التنافسية الكامنة والتنافسية الجارية

حيث تنقسم إلى نوعين كما يلي:

أ- **التنافسية الكامنة أو المستدامة:** هي التنافسية التي تركز على العوامل التي تسهم في زيادة القدرة التنافسية على المدى الطويل، وهي تحتوي على عناصر متنوعة أهمها، التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، البحث والتطوير، الطاقة الابتكارية، الوضع المؤسسي وقوى السوق (سرحان، ٢٠١٠)

ب- **التنافسية الجارية أو الظرفية:** هي تنافسية وقتية تركز على مستوى التنافسية الحالي، مثل مناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجيتها، وتحتوي على عناصر التكلفة، والنوعية والحصة السوقية (المرصد الوطني للتنافسية، ٢٠١١).

٣-٢ أهمية القدرة التنافسية

ترجع أهمية القدرة التنافسية إلى مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها العالم وما نتج عنها من ظهور المزيد من التكتلات والإندماجات بين الشركات والمؤسسات العالمية بالإضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوجه نحو التكنولوجيات النظيفة الملائمة للبيئة، ومن ثم أصبح من الصعب على أي دولة أن تعيش بمعزل عن ذلك، نظراً للعوائق التي تواجهها خاصة في مجال التصدير. لذلك أخذت الدول وخاصة النامية تعد نفسها للتعامل مع هذه التغيرات من خلال إتباع السياسات والإصلاحات، وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في ظل اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة الدولية، وفي ضوء ذلك يتضح أهمية القدرة التنافسية في أنها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة التي تؤدي إلى تحقيق ما يلي (Saleem et al., 2023):

- كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل.
- تشجيع الابتكار والإبداع بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق خفض التكاليف والأسعار.
- القضاء على أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة الإنتاجية التي تمنع الاستفادة من وفورات الحجم بالإضافة لذلك فإن القيام بقياس مؤشرات القدرة التنافسية يساعد على:

  - رصد حالة الاقتصاد المحلي أو قطاع اقتصادي معين في فترة محددة.
  - تحديد وتشخيص معوقات الاقتصاد المحلي.
  - مساعدة المسؤولين في اتخاذ التدابير والقرارات الرشيدة وإدراكهم بأهمية الإصلاحات المطلوبة.

ومن ثم فإن أهمية التنافسية تبرز مدى قدرة الدول على الانتقال إلى مراكز أكثر تقدماً في الميزان الاقتصادي العالمي (وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية) لتحسين مستوى المعيشة، وتعزيز النمو الاقتصادي (العباسي، ٢٠٠٥).

٤. قياس القدرة التنافسية المستدامة:

تشير القدرة التنافسية المستدامة إلى قدرة الشركات أو الدول على المنافسة بطريقة مستدامة، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تحقيق أداء متفوق طويل الأجل مع المساهمة أيضًا في رفاهية المجتمع والحفاظ على الموارد الطبيعية. وقد وضحت الدراسات المختلفة مفهوم القدرة التنافسية المستدامة ومكوناتها. على سبيل المثال، قامت دراسة كلاً من Althammer & Mobius & Henao Villa, et al (2020)بتطوير مؤشرات مركبة لقياس القدرة التنافسية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، على التوالي. كما اقترح Zhang, et al(2012) طريقة تقييم ثنائية الأبعاد للقدرة التنافسية المستدامة بالتطبيق على شركات البناء، كما أكد Chaston على أن الميزة التنافسية المستدامة تعد عنصر أساسي في استراتيجيات الأعمال والتسويق، وقام Cheba, et al(2020) بتقييم مستوى القدرة التنافسية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي واكتشاف العلاقة بين القدرة التنافسية المستدامة والوضع التنافسي المستدام. حيث تساهم هذه الدراسات في فهم القدرة التنافسية المستدامة وتوفر رؤى لصانعي السياسات والشركات التي تسعى إلى تحقيق نتائج مستدامة وتنافسية، لذلك يوجد مناهج مختلفة لقياس القدرة التنافسية المستدامة تعمل جميعها للوصول لمؤشرات القدرة التنافسية المستدامة ويختلف كل منهج عن الآخر حسب تعريفهم للقدرة التنافسية المستدامة (Zhang et al., 2012)، وفيما يلي توضيح لهذه المناهج ومؤشرات قياس القدرة التنافسية المستدامة:

٤-١ القدرة التنافسية المستدامة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي

ارتكازًا إلى تعريف القدرة التنافسية المستدامة، وضع المنتدى الاقتصادي العالمي إطار يهدف إلى التوافق من أجل وضع سياسات توازن بين الازدهار الاقتصادي، والاستدامة الاجتماعية والبيئية من خلال مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة Global Sustainable Competitiveness Indicators (GSCI). حيث يتكون مؤشر التنافسية العالمي المعدل للاستدامة على ركيزتين هما: ركيزة الاستدامة البيئية وركيزة الاستدامة الاجتماعية (Schwab, 2013) على النحو الموضح في الشكل رقم (١) التالي:

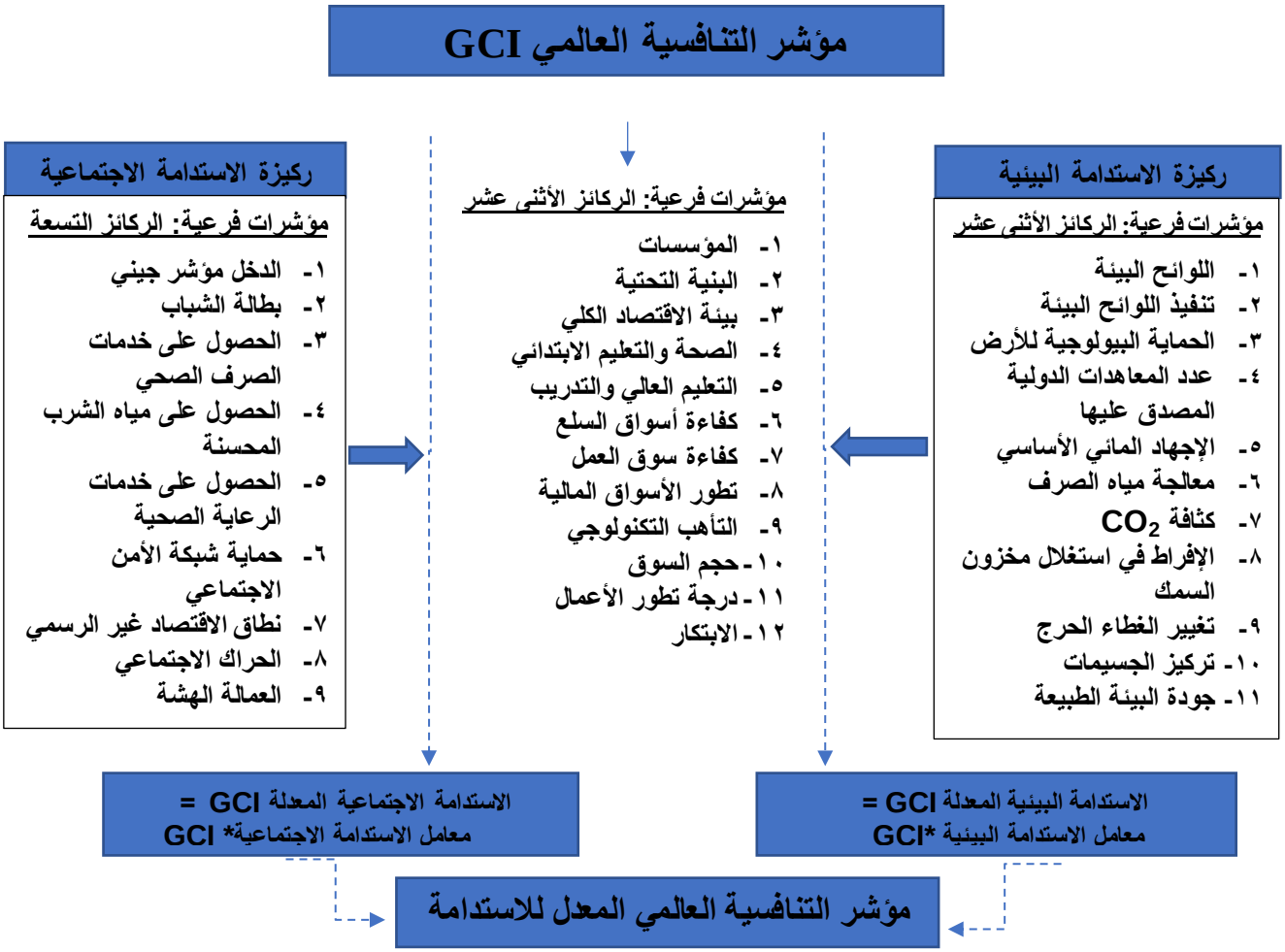

شكل رقم (١) مؤشر التنافسية العالمية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: WEF, 2014, p. 64

من خلال المؤشرات الموضحة في الشكل رقم (١) نلاحظ أنه تم تعديل مؤشر التنافسية العالمية (GCI) من خلال العوامل التي تشمل الاستدامة البيئية والاجتماعية، وأن القدرة التنافسية قد لا تؤدي إلى مستويات مستدامة من النمو والازدهار ومن ثم هناك حاجة إلى تدابير إضافية معدلة للتكيف مع الاستدامة البيئية والاجتماعية، وأن مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة هو المعدل المتوسط للركيزتين المعدلتين على أساس الاستدامة (ركيزة الاستدامة الاجتماعية، وركيزة الاستدامة البيئية) (WEF, 2014).

٤-٢ القدرة التنافسية المستدامة وفقاً لمنهج Solability

تعرف القدرة التنافسية المستدامة وفقًا لمنهج Solability(†) بأنها: قدرة الدولة على تلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية مع الحفاظ على الثروة الوطنية والفردية وتنميتها في المستقبل دون استنفاذ رأس المال الطبيعي والاجتماعي، حيث تتأثر القدرة التنافسية المستدامة بمجموعة واسعة من العوامل تتغير وتتطور بمرور الوقت. فوفقًا للمنهج الأول الصادر عام ٢٠١٢ والذي كان يتمثل في تكييف منهجية Solability عن طريق تقييم الاستدامة استنادًا إلى الركائز الثلاثة للاستدامة، وهي: الاستدامة البيئية، الإنجازات الاقتصادية، الاستقرار الاجتماعي (Solability, 2012).

(†) Solability هي شركة استشارية في مجال الإدارة المستدامة في كوريا الجنوبية، تصدر مؤشر التنافسية العالمية المستدامة (GSCI)، سنويا منذ عام ٢٠١٢. للمزيد راجع https://solability.com/

مع المزيد من إجراء تحديثات بشكل مستمر للمنهجية، حيث تم إعادة النظر في المنهجية بشكل كبير في إعادة تصميم نموذج التنافسية المستدامة وإضافة مؤشرات جديدة، حيث كان عدد المؤشرات ٧١ مؤشر عام ٢٠١٣ ثم أصبح ١٠٤ مؤشر في عام ٢٠١٤ ووصل أخيراً إلى ١٢٠ مؤشر في عام ٢٠٢٣. وفي الوقت الذي كان فيه نموذج ٢٠١٣ يتألف من أربعة ركائز، فإنه منذ عام (٢٠١٤-٢٠٢٢) ونموذج التنافسية المستدامة يستند على خمسة ركائز رئيسية تتفاعل وتتأثر بعضها ببعض، ولكن منذ ٢٠٢٣ تم تحديث هذه الركائز ليصبح نموذج التنافسية المستدامة يعتمد على ستة ركائز أساسية بدلاً من خمسة ركائز، وسوف يتم استعراض كل ركيزة كما يلي (Solability, 2023):

٤-٢-١ ركيزة رأس المال الطبيعي: *Natural Capital*

رأس المال الطبيعي هو قاعدة هرم القدرة التنافسية المستدامة ويتم تعريفه من خلال الخصائص البيئية المادية المعينة في دولة ما، حيث يشتمل نموذج رأس المال الطبيعي على جوهر الموارد المتاحة التي تسمح للدولة كاملة بالاكتفاء الذاتي مثل: الأرض، والمياه، والمناخ، التنوع البيولوجي، وإنتاج الغذاء والطاقة والموارد المعدنية، بالإضافة إلى مستوى استنفاذ أو تدهور تلك الموارد التي يمكن تعرض الاكتفاء الذاتي في المستقبل للخطر ليعكس الصورة الكاملة من رأس المال الطبيعي المتاح,Solability) (2023، حيث تحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية على النحو الموضح في الشكل رقم (٢) التالي:

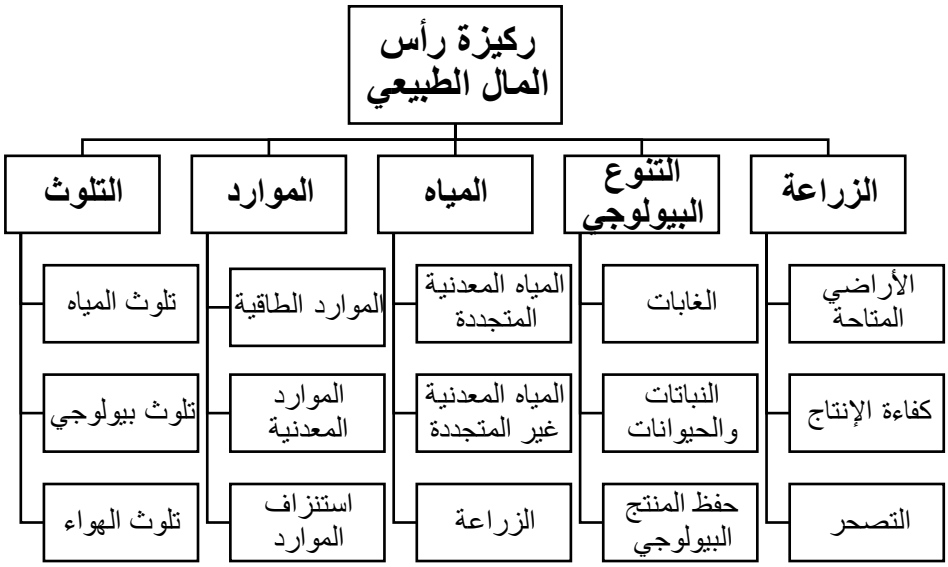

شكل رقم (٢) ركيزة رأس المال الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, p. 36

٤-٢-٢ ركيزة كفاءة الموارد: *Resource Efficiency*

تأتي إدارة الموارد في المستوى الثاني من هرم القدرة التنافسية المستدامة، وتعني القدرة على إدارة الموارد المتاحة (رأس المال الطبيعي، رأس المال البشري، رأس المال الفكري) بكفاءة بغض النظر عما إذا كان رأس المال نادرًا أو وفيرًا وما إذا كانت الدولة تمتلك أو لا تمتلك موارد داخل حدودها، سواء كانت محلية أو مستوردة، فإن إدارة الموارد هي عامل تكلفة يؤثر على القدرة التنافسية وبالتالي ثروة الدول، كما أن الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة يؤثر أيضاً على رأس المال الطبيعي للدولة، أي قدرة دولة ما على دعم سكانها واقتصادها بالموارد المطلوبة في المستقبل(Solability, 2023).

بالإضافة إلى ذلك، قد تكون الموارد غير المتجددة المستخدمة اليوم نادرة وباهظة الثمن، مما يؤثر على التنافسية والثروة ونوعية الحياة في المستقبل. وهناك عدد من العوامل التي تشير إلى ارتفاع تكلفة الموارد في المستقبل، ولا سيما الموارد الطبيعية ومنها: ندرة ونضوب الطاقة والمياه، والموارد المعدنية، وزيادة الاستهلاك، والمضاربة المالية على المواد الخام. وبالتالي فإن الهدف الرئيسي لركيزة إدارة الموارد هو تقييم قدرة دولة ما على التعامل مع التكلفة المتزايدة والحفاظ على النمو الاقتصادي في مواجهة ارتفاع الأسعار في أسواق السلع العالمية، وتحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية على النحو الموضح بالشكل رقم (٣) التالي:

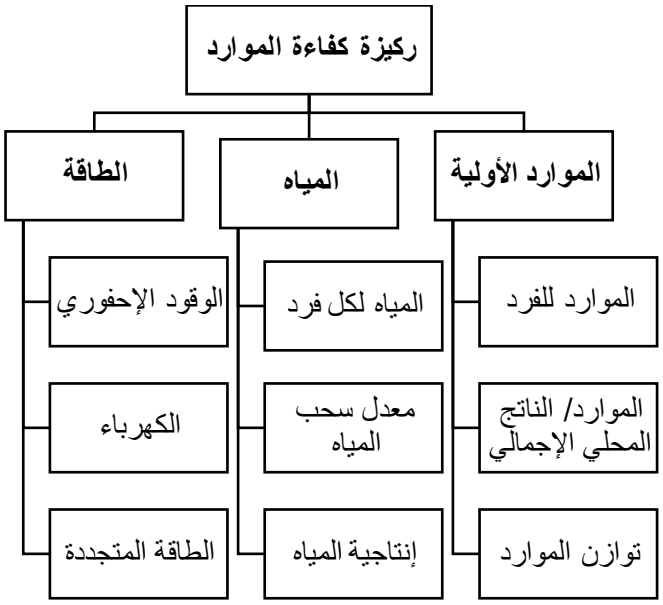

شكل رقم (٣) ركيزة كفاءة الموارد

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, p.40

٤-٢-٣ *ركيزة رأس المال الاجتماعي: Social Capital*

تأتي ركيزة رأس المال الاجتماعي في المستوى الثالث ضمن هرم القدرة التنافسية المستدامة، ورأس المال الاجتماعي للدولة هو مجموع الاستقرار الاجتماعي والرفاهية لجميع السكان، ويولد رأس المال الاجتماعي التماسك الاجتماعي ومستوى معين من توافق الآراء، والذي بدوره يؤدي إلى استقرار البيئة، ويمنع الموارد الطبيعية من الاستغلال المفرط. كما أن رأس المال الاجتماعي ليس قيمة ملموسة وبالتالي يصعب قياسها وتقييمه بالقيم الرقمية، بالإضافة إلى الآثار المحلية والتأثيرات التاريخية والثقافية. حيث يتأثر رأس المال الاجتماعي في المجتمع بعدة عوامل منها: الصحة وأنظمة الرعاية وتوافرها الشامل والقدرة على تحمل تكاليفها (القياس المادي للصحة)، المساواة في الدخل والأصول والتي ترتبط بمستويات الجريمة، الهيكل الديموغرافي (لتقييم توازن الأجيال في المستقبل داخل المجتمع)، وحرية التعبير والتحرر من الخوف وغياب النزاعات العنيفة المطلوبة للشركات لتكون قادرة على توليد القيمة. بينما ارتباط التماسك الاجتماعي مباشرة بتكوين الثروة والحفاظ على التنمية الاقتصادية، وقد يكون من الصعب تحديد علمي معين لدرجة المساواة والأنظمة الصحية الملائمة والتحرر من الخوف والمساواة والفرص وهي شروط مسبقة لتحقيق نفس الشيء. كما أن غياب أو تدهور التماسك الاجتماعي يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاجية (الصحة)، وارتفاع معدلات الجريمة، والاضطرابات الاجتماعية المحتملة، وتعثر التنمية الاقتصادية والنمو (Solability, 2023)، وتحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية كما هو موضح بالشكل رقم (٤) التالي:

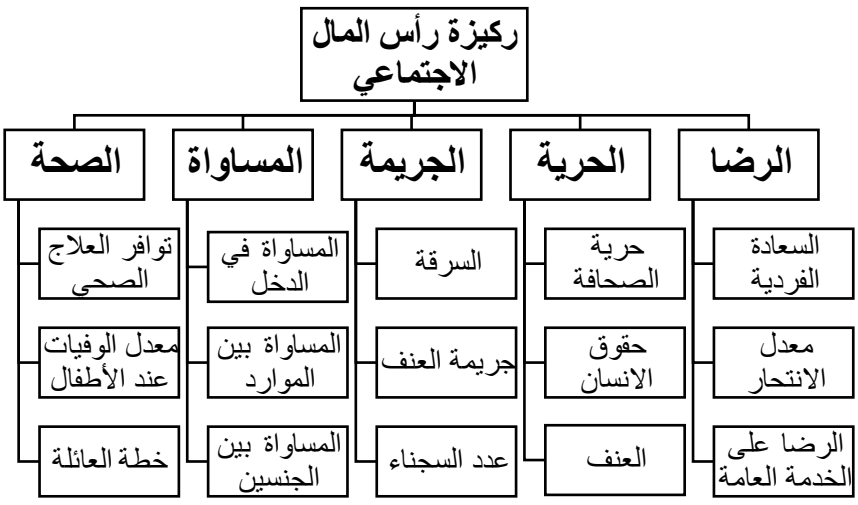

شكل رقم (٤) ركيزة رأس المال الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, p.50

٤-٢-٤ ركيزة رأس المال الفكري والابتكار: *Intellectual Capital & Innovation*

رأس المال الفكري والابتكار هو المستوى الرابع من هرم القدرة التنافسية المستدامة، ومن أجل خلق الثروة والحفاظ عليها هناك حاجة إلى توفير فرص عمل ودخل للسكان والذي يتطلب إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي يرغب الأفراد أو الشركات في شرائها محليًا أو في الخارج. وهذا يتطلب بدوره أن تكون المنتجات والخدمات قادرة على المنافسة في السوق العالمية في شروط الجودة والسعر، ولذلك تتطلب القدرة التنافسية المستدامة قدرات عالية في مجال البحث والتطوير والابتكار الذي يستند إلى تعليم قوي وريادة الأعمال، بالإضافة إلى ذلك يتطلب النجاح الاقتصادي المستدام توازناً صحياً بين الخدمات والتصنيع. حيث يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع الخدمات عاجلاً أم آجلاً إلى تقليل إمكانات النمو وفقدان المعرفة (Solability, 2023)، وتحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية على النحو الموضح بالشكل رقم (٥) التالي:

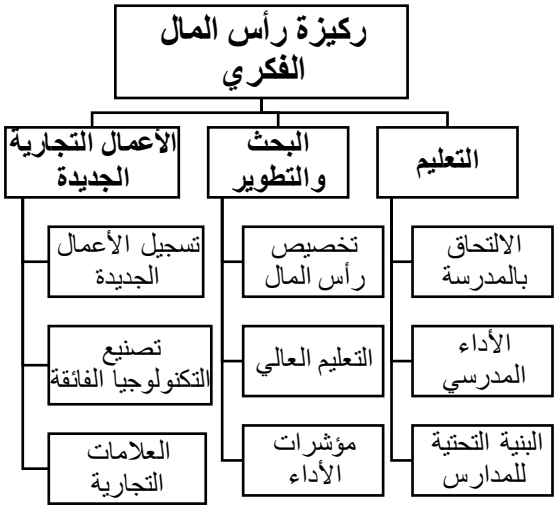

شكل رقم (٥) ركيزة رأس المال الفكري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Solability, 2023, p.45)

٤-٢-٥ ركيزة الحوكمة: *Governance*

تُعرف هذه الركيزة بأنها "قدرة الهيئات والسلطات الإدارية على وضع إطار قانوني وتنظيمي لإنتاج وخلق الثروة المستدامة، ومع وجود البيئة المادية والظروف القائمة تتحدد القدرة التنافسية المستدامة للدولة". وبالتالي فإن مؤشر الحوكمة يشمل جميع الجوانب التي تشكل إطار المجتمع المتمثل في رأس المال الاجتماعي وأيضاً الاقتصاد المتمثل في رأس المال الفكري وإدارة الموارد، كما تشمل الحوكمة الجوانب الرئيسية التالية (Solability, 2023):

- الاتجاه الاستراتيجي للتنمية التي تقودها الحكومة (التوازن بين العناصر الرئيسية للإنفاق الحكومي: الصحة والتعليم، البنية التحتية والأمن).
- البيئة المادية المبنية (البنية التحتية) المطلوبة لسلاسة تشغيل المجتمع والشركات، وتوافر جودة الخدمات العامة.
- الإطار المقدم للشركات (رسمية من حيث الأعمال واللوائح، وغير الرسمية من حيث الروتين والفساد والذي يؤثر سلباً على الأعمال).
- التعرض للتقلبات من حيث الميزانيات الحكومية والتعرض للصدمات التي تسببها أو الناتجة عن تقلبات الأسواق المالية.

حيث تحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية كما يتضح في الشكل رقم (٦) التالي:

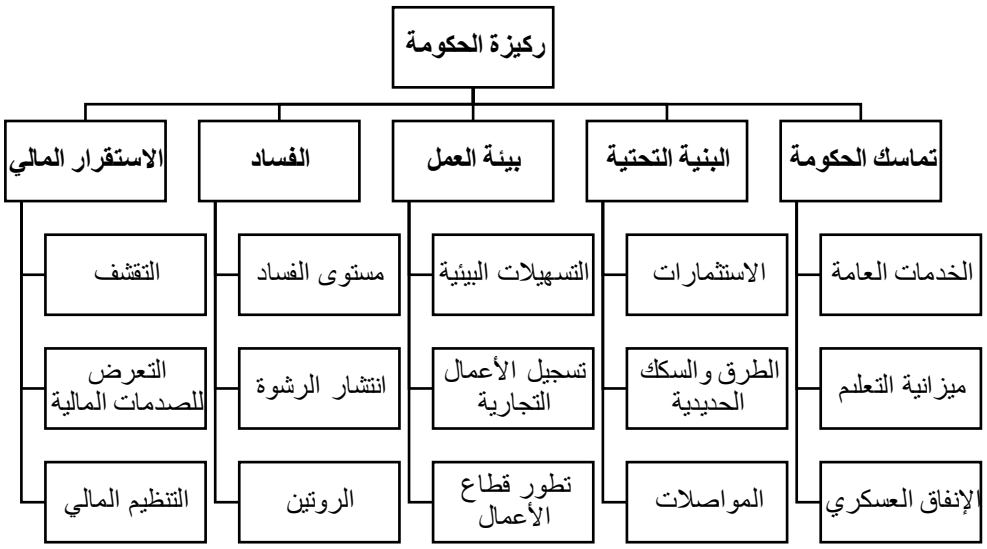

شكل رقم (٦) ركيزة الحوكمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, p.60

٤-٢-٦ *ركيزة الاستدامة الاقتصادية: Economic Sustainability*

الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي يدرس العوامل التي تحدد إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات، فالهدف النهائي للاقتصاد هو تحسين الظروف المعيشية للناس في حياتهم اليومية، ولقياس الاستدامة الاقتصادية يتم تحديد القدرة التنافسية الاقتصادية المستدامة من خلال مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، بما في ذلك البيئة التنظيمية، والكفاءة الحكومية، ومستوى التعليم كأساس للابتكار، والتوازن القطاعي، والشمولية، وتكافؤ الفرص. حيث تعكس الاستدامة الاقتصادية القدرة على توليد الثروة من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة التي تستفيد من جميع الإمكانيات (Solability, 2023)، وتحتوي هذه الركيزة على مجموعة مؤشرات فرعية كما هو موضح بالشكل رقم (٧) التالي:

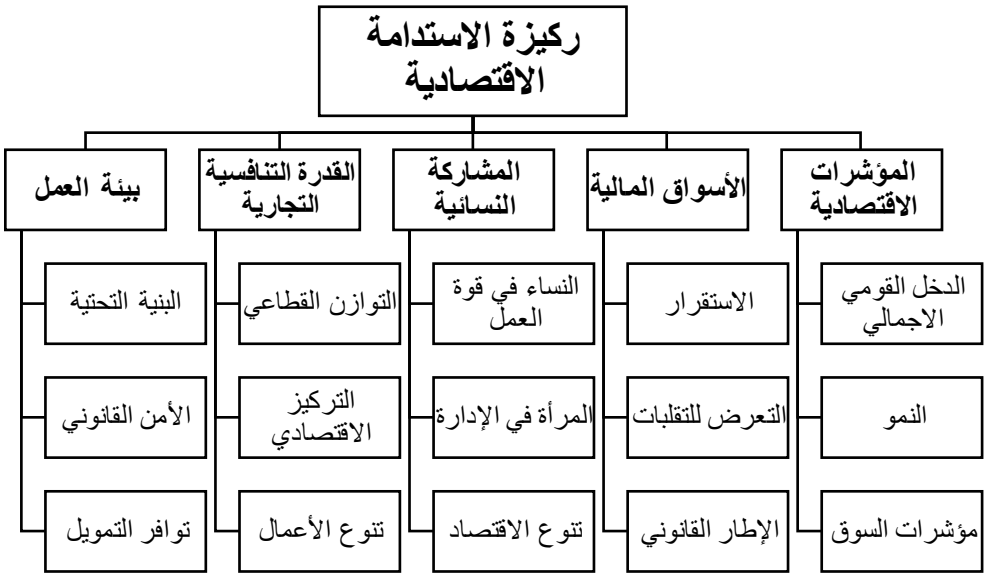

شكل رقم (٧) ركيزة الاستدامة الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, P.54

٥. تحليل القدة التنافسية في مصر:

مع التطورات والتغيرات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي وما نتج عنها، أصبحت القضايا البيئية ومتطلباتها والاستدامة ذات أهمية قصوى في الحفاظ على الأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة. ومن هنا استلزم تناول القدرة التنافسية المستدامة (التركيز على البعد البيئي) ومقارنتها بالقدرة التنافسية.

٥-١ القدرة التنافسية المستدامة في مصر حسب منهج المنتدى الاقتصادي العالمي

تعتبر منهجية المنتدى الاقتصادي العالمي من أشهر المناهج العالمية في مجال التنافسية وأكثرها شمولاً وديناميكية. حيث يتم تطويرها بصفة دائمة أخذين في عين الاعتبار التطورات العالمية والإقليمية، ومن أبرز التعديلات التي تمت في السنوات الأخيرة، قيام تقرير التنافسية العالمية لأعوام (٢٠١٣/٢٠١٢)، (٢٠١٤/٢٠١٣)، (٢٠١٥/٢٠١٤) بإدخال مفهوم التنافسية المستدامة، وإصدار مؤشر التنافسية المستدامة بجانب مؤشر التنافسية العالمية ليأخذ في اعتباره مدى قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على قدرتها التنافسية. وبالتالي يعرف المنتدى الاقتصادي القدرة التنافسية المستدامة بأنها: "مجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل التي تجعل الدولة منتجة على المدى الطويل مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية" (WEF, 2011).

٥-١-١ *تحليل تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية المعدل للاستدامة وفق المنتدى الاقتصادي العالمي:*

عالميًا أشار أخر تقرير للقدرة التنافسية العالمية تضمن مؤشر التنافسية المعدل للاستدامة عام ٢٠١٤-٢٠١٥، إلى تصدر سويسرا الترتيب العام بمجموع نقاط قدره ٦,٨٠ نقطة، واحتلت كل من النرويج وفنلندا وألمانيا وهولندا المراتب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، واحتلت مصر المرتبة ١٠١ من أصل ١١٣ دولة بمجموع نقاط قدره ٣,٣ نقطة. وفيما يلي تطور ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة والذي يوضحه الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

السنة / المؤشر	٢٠١٢-٢٠١٣			٢٠١٣-٢٠١٤			٢٠١٤-٢٠١٥		
	الترتيب	النقاط	الاتجاه	الترتيب	النقاط	الاتجاه	الترتيب	النقاط	الاتجاه
مؤشر التنافسية العالمية	١٠٧ من ١٣٤ دولة	٣,٧٣	-	١١٨ من ١٤٨ دولة	٣,٦٣	-	١١٩ من ١٤٤ دولة	٣,٦	-
ركيزة الاستدامة الاجتماعية	٦٦ من ٧٩ دولة	٣,٥٦	→	٨٥ من ١٢١ دولة	٣,٥٠	→	٩٧ من ١١٣ دولة	٣,٣٣	↘
ركيزة الاستدامة البيئية	٧٧ من ٧٩ دولة	٣,٢٠	↘	١١٥ من ١٢١ دولة	٢,٩٧	↓	١٠٢ من ١١٣ دولة	٣,٢٦	↘
مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة	٧٣ من ٧٩ دولة	٣,٣٨	↘	١٠٦ من ١٢١ دولة	٣,٢٣	↘	١٠١ من ١١٣ دولة	٣,٣	↘

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (WEF, 2013:2015)

المفاتيح:

↑ تغير مؤشر التنافسية العالمية بنسبة بين +١٥٪ إلى +٢٠٪

↗ تغير مؤشر التنافسية العالمية بنسبة بين +٥,٠٪ إلى +١٥٪

→ تغير مؤشر التنافسية العالمية بنسبة بين -٥٪ إلى +٥٪

↘ تغير مؤشر التنافسية العالمية بنسبة بين -١٥٪ إلى -٥٪

↓ تغير مؤشر التنافسية العالمية بنسبة بين -٢٠٪ إلى -١٥٪

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن ترتيب مصر ومجموع نقاطها في مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة قد تحسن بشكل طفيف في عام ٢٠١٤-٢٠١٥، حيث احتلت مصر المرتبة ١٠١ من أصل ١١٣ دولة بمجموع نقاط قدر ب ٣,٣ نقطة مقارنة بالمرتبة ١٠٦ من أصل ١٢١ دولة ومجموع نقاط قدر ب ٣,٢٣ نقطة عام ٢٠١٣-٢٠١٤، وبالمرتبة ٧٣ من أصل ٧٩ دولة ومجموع نقاط قدر ب ٣,٣٨ نقطة عام ٢٠١٢-٢٠١٣. ويعود هذا التحسن في أداء مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالأعوام السابقة إلى تحسن أداء ركيزتي الاستدامة البيئية والاستدامة الاجتماعية وبصفة عامة فإن أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة ضعيف.

كما نلاحظ أن تأثير ركيزة الاستدامة البيئية في انخفاض القدرة التنافسية أكبر من تأثير ركيزة الاستدامة الاجتماعية، حيث قدر اتجاه التغير (الانخفاض) في الاستدامة البيئية ب ٣,٢٠، ٢,٩٧، ٣,٢٦ نقطة، وهو أكبر من الاتجاه في التغير (الانخفاض) في ركيزة الاستدامة الاجتماعية والمقدرة ب ٣,٥٦، ٣,٥٠، ٣,٣٣ خلال أعوام ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي. وعليه فإن العوامل البيئية والاجتماعية أثرت سلبًا على القدرة التنافسية لمصر، إلا أن تأثير العوامل البيئية كان أكبر. حيث تمثل الاستدامة البيئية عنصر مهم في استراتيجية الشركة ونجاح السوق وتعمل كعنصر حيوي في استراتيجية القدرة التنافسية لأي دولة.

لذلك يستلزم التركيز على الاستدامة البيئية في استيعاب العوامل الخارجية للتلوث وإدارة الموارد الطبيعية على المدى الطويل بدلاً من المدى القصير من خلال القضاء على النفايات وتعزيز الكفاءة ودفع الابتكار. وبالنسبة للحكومات، تتطلب الاستدامة تركيزاً على الأطر القانونية والمعايير البيئية، والتقييم الدقيق للمخاطر، والتحليل الدقيق لتكاليف الفوائد، والمزيد من الشفافية لتنظيم الأضرار البيئية. فالاستدامة البيئية غالبا ما ترتبط بالأداء الاقتصادي المتفوق والقدرة التنافسية لكل من الشركات والبلدان لذلك نجد أن الدول العشرة الأعلى مرتبة في مؤشر الأداء البيئي لعام ٢٠١٩، تقع معظمها في الدول العشرة في النصف الأعلى من مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٨-٢٠١٩. وهناك عدة أسباب تجعل للالتزام بالاستدامة البيئية فوائد إنتاجية للدولة ونجاح اقتصادي مستدام لها ومنها ما يلي: (Esty& Charnovitz, 2013).

- الاستجابة لمتطلبات مكافحة التلوث وإدارة الموارد الطبيعية المنظمة بشكل صحيح، من خلال اعتماد ممارسات ابتكارية أكثر كفاءة من الناحية البيئية تعزز الإنتاجية الصناعية عن طريق تقليل المدخلات، والقضاء على النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.
- تحفز المعايير البيئية المصممة جيداً الشركات على تطوير منتجات وتقنيات إنتاج وخدمات جديدة صديقة للبيئة تقلل من الآثار البيئية واستهلاك الموارد.
- يؤدي تحسين تنفيذ القوانين والسياسات البيئية إلى خفض تكاليف صحة الإنسان الناجمة عن التعرض للتلوث الذي من شأنه أن يزيد من الإنتاجية.

٥-١-٢ *مقارنة أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة:*

مؤشر التنافسية العالمية يظهر ارتباطاً كبيرًا إلى حد ما بمستويات الناتج المحلي الإجمالي، حيث نجد أن الدول ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع تحتل مراتب متقدمة. هذا الارتباط هو أيضا ملاحظة مؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة، ولكن إلى حد أقل بكثير، مع وجود استثناءات مهمة. فعلى سبيل المثال فإن ترتيب بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد إنتاجها وثرواتها على النفط مرتفع (متقدم) في مؤشر التنافسية العالمية، ولكنه منخفض نسبيًا في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة (السعودية، الكويت، قطر) وينطبق الشيء نفسه على الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من البلدان النامية تحتل مرتبة أعلى بكثير في التصنيف العالمي لمؤشر التنافسية المستدامة مقارنة بمؤشر التنافسية العالمية (دول بحر البلطيق) وعليه قد يكون مؤشر التنافسية العالمية مقياسًا جيدًا للثروة الحالية، ومع ذلك وفي ضوء ندرة الموارد فمن المحتمل أن تكون القدرة التنافسية المستدامة أكثر دقة. وفيما يلي مقارنة أداء مصر وفق أداءها في المؤشرين كما هو موضح في الشكل رقم (٨) التالي:

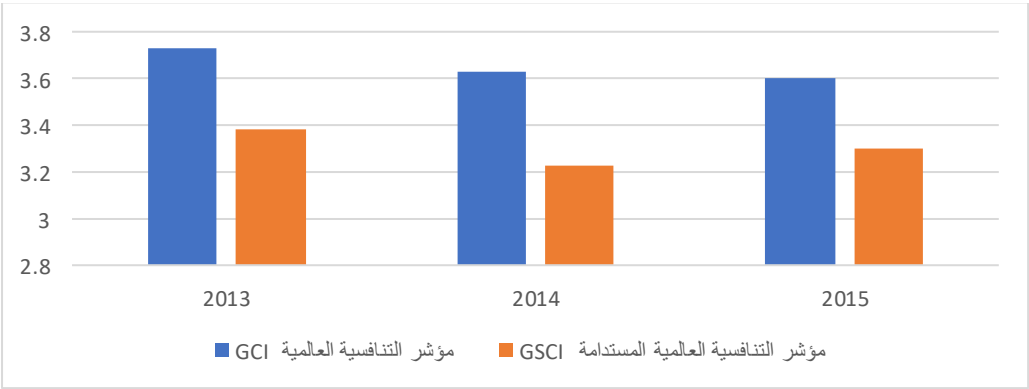

الشكل رقم (٨) مقارنة بين تصنيف مصر في مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر التنافسية العالمية المستدامة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (WEF, 2013:2015)

من خلال الشكل رقم (٨) نلاحظ انخفاض في القدرة التنافسية لمصر عند مراعاة الاستدامة، حيث انخفض مجموع نقاط مصر في مؤشر التنافسية العالمية من ٣,٧٣، ٣,٦٣، ٣,٦ إلى ٣,٣٨، ٣,٢٣، ٣,٣ نقطة خلال أعوام ٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٣-٢٠١٤، ٢٠١٤-٢٠١٥ على التوالي عند إدخال الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويمكن تفسير الانخفاض المقابل لمؤشر التنافسية العالمية المعدل للاستدامة (GSCI) عن مؤشر التنافسية العالمي (GCI) بعدة عوامل تتعلق بالسمات المحددة للتنمية التكنولوجية للاقتصادات الدولية، ودرجة إدراك مشاكل التنمية المستدامة العالمية، وقدرة النظام الاقتصادي على التكيف مع متطلبات التنمية الجديدة. (Chygryn et al., 2021).

٥-٢ القدرة التنافسية المستدامة لمصر حسب منهج Solability

أوضح تقرير Solability في عام ٢٠٢٣ إلى أن مؤشر التنافسية العالمية المستدامة يتكون من ستة ركائز، وقد أشار التقرير عالمياً لاستمرار الدول الإسكندنافية في أعلى الترتيب في تقرير القدرة التنافسية المستدامة عام ٢٠٢٣، حيث تقود السويد القدرة التنافسية تليها جميع الدول الإسكندنافية الأخرى (فنلندا، أيسلندا، النرويج، الدنمارك على التوالي). فقط سويسرا احتلت الترتيب الرابع، بينما تهيمن أفضل ٢٠ بلدان على شمال أوروبا، ومن بين العشرين دولة الأولى توجد دولة واحدة فقط ليست أوروبية وهي اليابان حيث احتلت المرتبة ١٢. تتبعها كوريا الجنوبية من الدول غير الأوربية في المرتبة ٢١ وللمرة الأولى، تتفوق الصين على الولايات المتحدة في المرتبة ٣١ نتيجة قوة رأس المال الفكري لديها، ولكنها منخفضة في رأس المال الطبيعي، وتحتل الولايات المتحدة المرتبة ٣٣ حيث كان أداؤها منخفضاً بشكل خاص في كفاءة الموارد ورأس المال الاجتماعي مما قد يزيد من تقويض الوضع العالمي للولايات المتحدة في المستقبل (Solability, 2023). وقد احتلت مصر المرتبة ١٤١ عام ٢٠٢٣ من أصل ١٨٠ دولة، بمجموع نقاط قدر ب ٣٦,٧ نقطة، مسجلة أقل من أفضل أداء (السويد ٥٩,٦ نقطة) وأقل من متوسط الأداء العالمي (٤٢,٣) وأكبر من أسوء أداء (السودان ٣٢,٧ نقطة) وهو ما يوضحه الشكل رقم (٩) التالي:

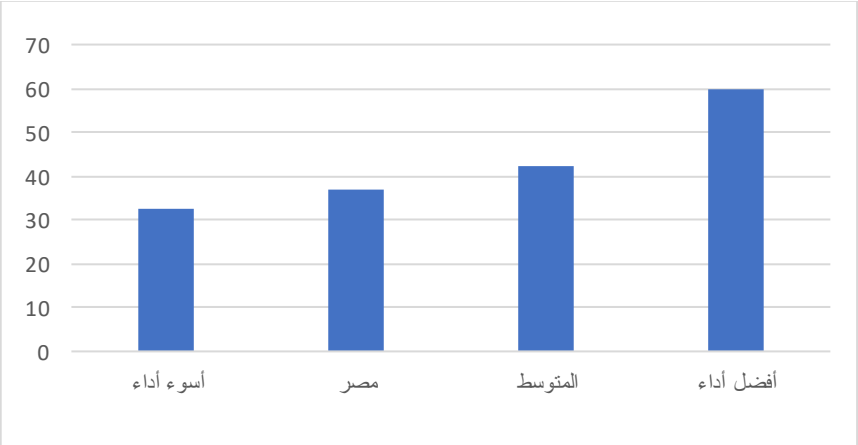

شكل رقم (٩) القدرة التنافسية المستدامة لمصر عام ٢٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2023, p.15

بالرغم من أن أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمية يقترب عن متوسط أداء كل الدول إلا أن هذا الأداء يتجه للإنحدار كما هو موضح في الشكل التالي رقم (١٠) الذي يوضح التغيرات التي وقعت فيما يتعلق بترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٣) كما يلي:

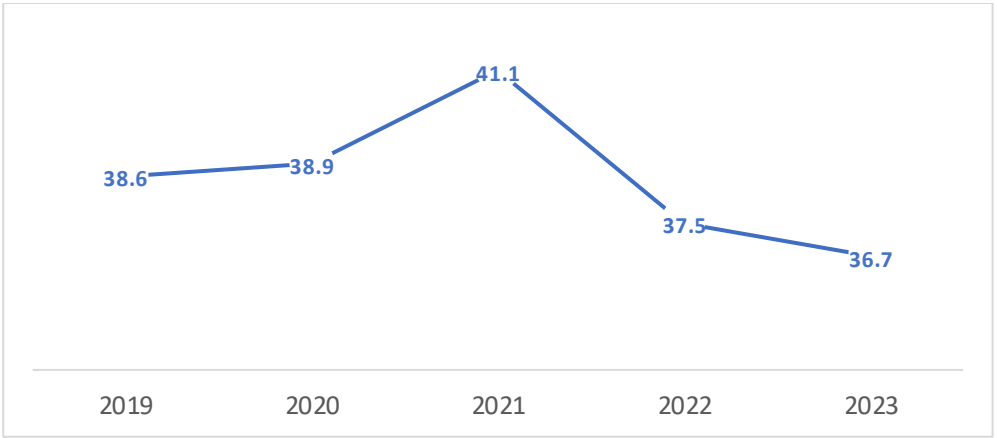

شكل رقم (١٠) ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (Solability, 2018:2023)

من خلال الشكل رقم (١٠) نلاحظ تقلبات في أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة، حيث حصلت على المرتبة ١٤١ من أصل ١٨٠دولة ومجموع نقاط ٣٨,٦ نقطة عام ٢٠١٩ ثم أحرزت تقدم حتى وصلت إلى المرتبة ١٣١ من أصل ١٨٠دولة ومجموع نقاط ٤١,١ نقطة عام ٢٠٢١ ثم تدهور المؤشر إلى أن وصل إلى المرتبة ١٦٤ من أصل ١٨٠ دول وبمجموع نقاط ٣٦,٧ نقطة عام ٢٠٢٣ ويرجع ذلك الانخفاض في تدهور جميع الركائز التي يعتمد عليها المؤشر بشكل عام كما يتضح بالجدول رقم (٢) والذي يوضح الأداء التفصيلي لركائز مؤشر التنافسية العالمية المستدامة لمصر خلال الفترة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣

جدول رقم (٢) تطور ترتيب وأداء مصر في الركائز الخمسة المكونة لمؤشر التنافسية العالمية المستدامة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣

السنة / الركيزة	٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢		٢٠٢٣	
	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
مؤشر التنافسية العالمية المستدامة	١٤١	٣٨,٦	١٦٥	٣٨,٩	١٣١	٤١,١	١٤١	٣٧,٥	١٦٤	٣٦,٧
ركيزة رأس المال الطبيعي	١٤٥	٣٤,٥	١٦٦	٣٣,٩	١٣٧	٣٧,٤	١٥٥	٣١,٢	١٤٧	٣٦,٨
ركيزة إدارة الموارد	١٦٥	٣٨,٨	١٥٠	٤١,٥	١٣٥	٤٠,٠	١٦١	٣٧,٥	١٥٩	٣٧,٥
ركيزة رأس المال الاجتماعي	١٦٤	٣٢,٧	١٨٠	٢٨,٧	١٧٨	٣٠,٨	١٦٤	٣٣,٤	١٦٤	٣٣,٤
ركيزة رأس المال الفكري	٨٦	٣٦,١	٧٤	٤٠,٣	٨٩	٣٩,٦	٨٦	٣٨,٢	٨٣	٣٨,٢
ركيزة الحوكمة	٧٢	٥٠,٩	٩١	٥٠,٤	٥٠	٥٧,٤	١٠٨	٤٤,١	٥٠	٥٧,٧
ركيزة الاستدامة الاقتصادية	-	-	-	-	-	-	١٠٢	٤٠,٢	١٠٢	٤٠,٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Solability, 2019:2023

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) الأداء الضعيف لمصر في عام ٢٠٢٣ نتيجة تراجع مصر في معظم الركائز خاصة ركيزتي رأس المال الاجتماعي وكفاءة إدارة الموارد نتيجة للمشاكل الدولية التي تفاقمت نتيجة جائحة كورونا وحرب الروسية الأوكرانية والتغيرات المناخية وانقطاع سلاسل الإمداد والتي أثرت بشكل كبير على العالم خاصة الدول النامية، مما أدى إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي ما تجلى حالياً في مشكلة أزمة الديون التي أثرت على فئات عديدة مما نتج عنه زيادة مستويات البطالة وارتفاع الأسعار وانتشار الفقر والذي تسبب في زيادة الأعباء على الاقتصاد المصري بشكل خاص والضغط على مواردها الاقتصادية والبيئية والاعتماد على الطاقة التقليدية والذي لا يراعي البعد البيئي في الحسبان مما أدى لتدهور النظام البيئي وإضعاف القدرة التنافسية المستدامة لمصر، ولكن بشكل عام تجاهد مصر في تحقيق تقدم في مؤشر التنافسية العالمية المستدامة واستغلال مواردها في عمل مشاريع ضخمة تراعي فيها الجانب البيئي بدليل إحرازها تقدم ملموس في عام ٢٠٢٣ في ركيزة الحوكمة وتقدمها بفارق ١٣,٦ نقطة عن العام السابق ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تقدمها في ركيزة رأس المال الاجتماعي ومحافظتها على الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل مستدام والاتجاه نحو الاستثمار في الطاقة البديلة.

٥-٣ أسباب ضعف مصر في القدرة التنافسية المستدامة:

أشارت تقارير التنافسية العالمية (GCI) الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وتقارير التنافسية العالمية المستدامة (GSCI) الصادرة عن Solability إلى ضعف القدرة التنافسية لمصر بوجه عام نتيجة العديد من المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري والتي تؤثر بالسلب على القدرة التنافسية المستدامة لمصر، منها ما يرجع لأسباب خارجية كالأزمات العالمية التي أثرت على اقتصادات العالم كجائحة كورونا وأزمة سلاسل الإمداد والتغيرات المناخية، ومنها ما يرجع لأسباب داخلية أعاقت مصر في دعم قدرتها التنافسية المستدامة، وفيما يلي عرض لأهم هذه المعوقات (داود، ٢٠١٤؛ الزيني، ٢٠٢٢):

١. **التعليم والتدريب:** يعتبر نظام التعليم والتدريب في مصر أحد العوامل المتسببة في ضعف القدرة التنافسية. قد يكون هناك نقص في التعليم الفني والتدريب المهني الذي يلزم لتطوير مهارات القوى العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة وعدم توافر المهارات الفنية لإدارة تكنولوجيا التنمية النظيفة وصيانتها والمحافظة عليها.

٢. **البنية التحتية:** تعاني مصر من نقص في البنية التحتية المتطورة والمناسبة لدعم النشاط الاقتصادي المستدام، وقد تكون هناك صعوبات في الوصول إلى الطاقة الكهربائية الموثوقة والبنية التحتية للنقل والاتصالات، وهذا يمكن أن يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية.

٣. **التكنولوجيا والابتكار:** تواجه مصر تحديات في مجال التكنولوجيا والابتكار، حيث يمكن أن يكون هناك نقص في الاستثمار في البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في الصناعات والخدمات المختلفة، مما يقلل من القدرة على التنافس على المستوى العالمي، بجانب عدم القدرة المالية على استيراد تكنولوجيا الإنتاج النظيف.

٤. **البيئة الاقتصادية والقانونية:** تلعب البيئة الاقتصادية والقانونية دورًا هامًا في تعزيز القدرة التنافسية المستدامة، حيث تواجه مصر تحديات فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين التجارية والضرائب والتسهيلات التجارية، مما يمكن أن يؤثر على جاذبية الاستثمار ونمو الأعمال التجارية. أما على جانب البيئة فتراخي المعايير البيئية في مصر عمل على اتجاه أغلب الشركات متعددة الجنسيات على توطين صناعاتها الملوثة للبيئة في مصر.

٥. **التنويع الاقتصادي:** يعتمد الاقتصاد المصري بشكل كبير على قطاعات قليلة مثل السياحة والزراعة والقطاع العام، واعتمادها على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية والذي يمثل عائق مالي في تطبيق نهج القدرة التنافسية المستدامة بجانب التعرض للتقلبات الاقتصادية، لذلك هناك حاجة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتشجيع الابتكار في قطاعات أخرى.

لتعزيز القدرة التنافسية المستدامة في مصر، لابد من **التركيز على البعد البيئي** ومقارنته بالقدرة التنافسية، مع تبني الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني استراتيجيات شاملة تستهدف تلك القضايا وتعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب وتحسين البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار. كما يجب تحسين البيئة الاقتصادية والقانونية لتشجيع الاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي.

٥-٤ الجهود المصرية لتحقيق القدرة التنافسية المستدامة الخضراء

٥-٤-١ التشريعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة الخضراء

وضع مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية يحتاج إلى أطر تشريعية ملائمة لتنسيق خطط التنمية المستدامة بين الوزارات والجهات ذات العلاقة وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمشروعات هذه الخطط، ولذلك صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ليعكس فكر التنمية الخضراء التي تحافظ على عناصر البيئة الطبيعية، وبموجب هذا القانون تم الآتي (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٠٩):

- إنشاء جهاز شؤون البيئة.
- إنشاء صندوق حماية البيئة.
- وضع الحدود المسموح بها للإنبعاث في الهواء الخارجي نتيجة الأنشطة الصناعية.
- إلزام القانون للمنشآت بعدم انبعاث الملوثات للهواء بما يجاوز الحدود القصوى المسموح بها.
- وضع مواصفات للمداخن.
- اشترط القانون ألا يزيد مستوى النشاط الإشعاعي عن الحدود المسموح بها.
- حظر القانون الاتجار غير المشروع في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- حظر القانون استيراد أو مرور نفايات خطرة.
- جرم القانون الحرق المكشوف للقمامة والمخلفات الصلبة.
- أوجب القانون معالجة القمامة والمخلفات الصلبة وإعادة الاستخدام والتدوير لحماية البيئة
- حظر القانون إلقاء القمامة أو تصريف مياه الصرف الصحي الناتجة عن السفن والمنصات البحرية في البحر الإقليمي.
- جرم القانون إلقاء أي مواد أو نفايات أو سوائل غير معالجة في الشواطئ المصرية أو في المياه.
- ألزم القانون الأنشطة الجديدة أو التوسعات أو التجديدات في المنشآت القائمة بإجراء دراسة تقييم الآثار البيئية.

كما أصدرت الحكومة المصرية في عام ٢٠٢٢ مشروع قانون لتنظيم إدارة المخلفات وتشجيع الاستثمار فيها، بجانب توقيع عديد من الاتفاقيات الدولية للحفاظ على البيئة والتوجه نحو التنمية الخضراء، وحماية البلاد من دخول مواد تضر بالبيئة، والحماية من أخطار استنفاد طبقة الأوزون والتغيرات المناخية، وحماية الكائنات الحية من مخاطر الانقراض (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٢٠). وفي عام ٢٠٢٣ تم إنشاء أول وحدة للاستثمار البيئي والمناخي في مصر لدعم الاستثمارات الخضراء وتحقق نمو اقتصادي منخفض الكربون، بجانب إطلاق أول منصة إلكترونية لتمويل الاستثمار البيئي والمناخي (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٢٣). ويلاحظ مما سبق أن التشريعات المصرية تعمل على تحقيق التنمية الخضراء، وتتوجه بخطى حثيثة صوب الاقتصاد الأخضر لتدعيم قدرتها التنافسية المستدامة.

٥-٤-٢ الجهود المصرية للتوجه نحو التنمية المستدامة الخضراء

تقوم مصر بتعزيز التوجه نحو المجالات والأنشطة الخضراء وتقوم أيضاً بإصلاحات في مجال حماية البيئة، وترشيد استخدام الموارد للحفاظ على الثروات للأجيال القادمة، والتوسع في استخدام مجالات الطاقة النظيفة، واستهداف إنشاء مدن متطورة خضراء وصديقة للبيئة (غراب، ٢٠٢٢)، ففي عام ١٩٩٢ وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، وفي عام ١٩٩٦ تم إنشاء وحدة التغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة، وفي عام ٢٠٠١ تم الانتهاء من إعداد استراتيجية آلية التنمية

النظيفة في مصر‡ (UNFCCC, 2015)، وفي عام ٢٠٠٢ تم الانتهاء من مشروع مراجعة الطاقة والبيئة بالتعاون مع البنك الدولي والذي يهدف إلى تحليل سياسات قطاع الطاقة والآثار السلبية الناتجة عن تطبيق هذه السياسات، وفي عام ٢٠٠٥ تم تشكيل المجلس المصري لآلية التنمية النظيفة، وفي نفس العام أيضاً دخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في مصر، وفي عام ٢٠٠٧ تم تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية، وتم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تقرير الإبلاغ الوطني الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية والذي تم من خلاله عمل حصر لغازات الاحتباس الحراري الناتجة من مختلف القطاعات في مصر بالإضافة إلى الوقوف على آخر تطورات الوضع فيما يخص التغيرات المناخية سواء من ناحية تأثيراتها على مختلف القطاعات أو الأبحاث العلمية التي أجريت في مصر عليها وكيفية التعامل معها، وكذلك ما تم في مجال التعليم والإعلام وزيادة الوعي المؤسسي وتنمية القدرات (داود، ٢٠١٤).

كما توجهت الحكومة المصرية نحو تحقيق التنمية الخضراء من خلال العديد من المحاور حيث تقوم بتطوير نظم الإدارة البيئية بالإضافة لإصدار قانون ١٠٥ لعام ٢٠١٥ بهدف إنشاء صندوق حماية البيئة المصرية بالإضافة لقيام وزارة البيئة بإطلاق مبادرة وطنية لتطوير المناطق الصناعية لتكون مناطق صديقة للبيئة، كما تدعم التوجه نحو التنمية الأقل اعتماداً على الكربون، واستكمال الإطار المؤسسي لإدارة الجهود الوطنية للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، وإدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية، وتبني سياسات مالية محفزة للمنشآت الصديقة للبيئة وتبنت الحكومة استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة (ISES) والتي تهدف إلى أن تمثل الطاقة المتجددة ٤٢٪ من مزيج الكهرباء بحلول ٢٠٣٥ عن طريق الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية أو الوقود الحيوي كما حدث في ٢٠١٧ من قيام البنك المركزي بإضافة قطاع الطاقة المتجددة لمبادرة الشركات والمنشآت المتوسطة الصادرة في عام ٢٠١٦ ضمن مبادرة ٢٠٠ مليار جنيه (هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ٢٠٢٢).

كما تقوم وزارة البيئة بتنفيذ برنامج قومي لتطوير المناطق الصناعية لتصبح مناطق صناعية خضراء صديقة للبيئة، والتنسيق مع الجهات المعنية للعمل على الاستخدام الرشيد للموارد، بالإضافة إلى فرض غرامات بيئية على المنشآت المخالفة للقوانين البيئية، كما قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة المالية وبنك ناصر الاجتماعي لتنفيذ مشروع إحلال التاكسي في القاهرة الكبرى، والذي يهدف إلى خفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون، وتقوم الوزارة بتنفيذ برنامج لتمويل السيارات الحكومية للعمل بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين، وتنفذ الوزارة برنامج للتحكم في التلوث الصناعي من خلال إنشاء ١٢٠ مشروعاً للحد من التلوث الصناعي، كما تعمل الوزارة على نشر وتطبيق فكر الإدارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودعم عمليات التدوير والاستفادة من هذه المخلفات بطرق نظيفة من خلال وضع خطة إستراتيجية لإدارة المخلفات، حيث رصدت الحكومة ١٠ مليار جنيه لإنشاء البنية التحتية لمنظومة إدارة المخلفات حتى عام ٢٠٢٤ (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٢٠)

بينما أبدت وزارة الاستثمار اهتماماً بجدوى توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والاستغلال الاقتصادي للصحراء الغربية من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي في الوقود الحيوي، وتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتصحيح هيكل أسعار المنتجات البترولية، وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية بطرح لمبات موفرة للطاقة، وأطلقت وزارة الاستثمار المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في البورصة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض التلوث والانبعاث الحراري (غراب، ٢٠٢٢). كما تقوم وزارة الزراعة بتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الزراعية من خلال التركيز على أساليب الإدارة الزراعية المتكاملة، ورفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وتحسين نظم الري والصرف، وتعديل تركيب المحصول الصالح للزراعات الأقل استهلاكاً للمياه، وإعادة استخدام مياه الصرف الزراعي، والصرف الصحي (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٢٠).

كما استهدفت الحكومة المصرية ٣٠٪ من مشروعات الخطة الاستثمارية بمعايير الاستدامة البيئية وزيادة عدد المشروعات الخضراء والتي بلغت ٦٩١ مشروعاً بإجمالي ٤٤٧,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢، وتم رصد ١٥٪ من إجمالي الاستثمارات بالموازنة العامة لتلك المشروعات في المجالات المختلفة كالزراعة والنقل والكهرباء والطاقة المتجددة وإدارة المخلفات وغيرها، ويأتي ذلك في ضوء مواجهة المخاطر والتحديات المستقبلية التي تواجه مصر من التغيرات المناخية والأمن الغذائي والأمن المائي وضمان الاستقرار الاقتصادي ومشكلات الصحة العامة والحفاظ علي التنوع البيولوجي (وزارة البيئة المصرية، ٢٠٢٠).

وفيما يتعلق بالتمويل المستدام، فقد أنشأت مصر إطاراً تنظيمياً لأدوات التمويل الأخضر ومن بين الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد إنشاء إطار التمويل الأخضر في سبتمبر ٢٠٢٠ وإصدار السندات الخضراء السيادية والتي تعتبر الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث تم إصدار سندات سيادية خضراء بقيمة ٧٥٠ مليون دولار والتي من شأنها تشجيع المشاريع المفيدة بيئياً (Mostafa, 2023). ومع إدخال المبادئ التوجيهية لمعايير الاستدامة البيئية في مصر في عام ٢٠٢١ زادت الاستثمارات الخضراء في مصر من ١٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٠٪ في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤؛ وقد تم تحفيز هذا النمو من خلال إصدار السندات الخضراء السيادية (وزارة المالية المصرية، ٢٠٢٢).

‡ تعتبر استراتيجية آلية التنمية النظيفة إحدى آليات بروتوكول كيوتو للحد من غازات الاحتباس الحراري التي تهدف إلى مساعدة الدول المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها ضمن بروتوكول كيوتو عن طريق تنفيذ مشروعات لخفض غازات الاحتباس الحراري في الدول النامية، الهدف من الاستراتيجية وضع البناء المؤسسي اللازم لتنفيذ مشروعات آلية لتحقيق التنمية النظيفة في مصر بالإضافة إلى تدريب عدد من المتخصصين وبناء قدراتهم، وعقد عدد من حلقات العمل للقطاعات المستهدفة.

٦. النتائج:

لقد تم تسليط الضوء على مفهوم القدرة التنافسية المستدامة، باعتبارها مفهومًا حديث النشوء نسبيًا، وكونه الأساس الذي يعكس قوة أي اقتصاد، ويبين درجة تطور البلدان، ومدى جاذبية أسواقها، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

١. لم يعد تحليل التجارة الدولية وفقًا لأسس ومبادئ نظرية الميزة النسبية المتعارف عليها هو التفسير الوحيد لنمط التجارة بالدولة، فقد ظهرت القدرة التنافسية في نهاية الثمانينات كأحد أهم النظريات الحديثة تفسيرًا لحركة التجارة الدولية.

٢. شهد العالم خلال العشر سنوات الأخيرة أزمات عالمية ذات صلة بالطاقة، وسلاسل الإمداد، وتغيير المناخ، والأزمات المالية، نتج عنها زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية وانعكاساتها على القدرة التنافسية. ومواكبة لهذه التغيرات العالمية أصدرت عدة جهات مهتمة بالقدرة التنافسية مفهوم جديد وهو القدرة التنافسية المستدامة، حيث هناك علاقة متبادلة بين القدرة التنافسية والبيئية.

٣. إن زيادة القدرة التنافسية، والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية، وبناء قدرتها، ونقل التكنولوجيا المناسبة، وتطبيق المعايير البيئية، والحفاظ على البيئة وحمايتها.

٤. تُعاني العديد من الدول النامية ومن بينها مصر من تعطل طاقاتها الإنتاجية، وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، بسبب تدني مستوى الوعي البيئي، وضعف الهياكل الإنتاجية، وعدم القدرة على مواكبة التطور التكنولوجيا، وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية.

٥. أصبحت المواصفات البيئية شرطاً أساسياً للقبول العالمي لصادرات الدولة، بالرغم من أن تلبية هذه المواصفات ينطوي على تحديات ضخمة تتمثل في ارتفاع التكاليف، وصعوبة استيفاء متطلباتها بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والمعرفة المحلية، وندرة الخبرات المتخصصة.

٦. تهتم مصر بتعديل التشريعات واللوائح البيئية بشكل مستمر بالإضافة لتطوير أنظمة الإدارة البيئية، ويرتكز الاهتمام على تطوير اقتصاد أخضر مع اعتماد منخفض على الكربون، حيث قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات والمشاريع لتحسين القدرة التنافسية المستدامة، إلا أنه يوجد بعض القيود الخاصة بالتمويل الأجنبي واللوائح والقوانين.

٧. التوصيات:

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، فإن الباحثة توصي بما يلي:

مجال التوصية	آليات التنفيذ	الجهة المختصة بالتنفيذ
١. **تحسين بيئة الأعمال**	- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية، وتطوير نظام قانوني يحمي العقود ويعزز حقوق الملكية الفكرية ويشجع على الاستثمار والابتكار خاصة في مجالات الاقتصاد الأخضر. - الاهتمام بدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الضارة، بجانب تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.	**الحكومة**
٢. **التركيز على التعليم والتدريب**	- تحسين نوعية التعليم وتوفير التدريب المهني لتطوير القوى العاملة وتلبية احتياجات سوق العمل.	
٣. **الاستثمار في البنية التحتية**	- زيادة الاستثمار في تحسين البنية التحتية، مثل النقل والطاقة والاتصالات، لتحسين الإنتاجية وتعزيز الوصول إلى الأسواق الدولية. - إيقاف تمويل محطات توليد الطاقة التقليدية تمهيداً لفتح الطريق لبناء منظومة للطاقة النظيفة والمستدامة تراعي البعد البيئي والتنافسية من حيث التكلفة.	
١. **التنويع الاقتصادي**	- عمل القطاع الخاص على تنويع نشاطاته وتطوير قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، والاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا لتعزيز التنافسية وتحقيق النمو المستدام.	**القطاع الخاص**
٢. **التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية**	- تشجيع التعاون في نقل التكنولوجيا والتمويل الأخضر وتعميم أفضل الممارسات في آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.	
٣. **التحول الرقمي والتكنولوجيا**	- استثمار القطاع الخاص في التحول الرقمي واعتماد التكنولوجيا المتقدمة لتحسين الكفاءة وتطوير منتجات وخدمات جديدة.	

١. تعزيز الوعي والتثقيف **٢. تشجيع روح ريادة الأعمال** **٣. المشاركة في المبادرات المجتمعية**	- زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر، مع وضع عقوبات رادعة لمخالفي قوانين البيئية. - دعم روح ريادة الأعمال وتوفير الدعم المالي والاستشاري للشباب والمبتكرين الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الخاصة. - تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية المستدامة، مثل المشاريع البيئية والاجتماعية والاقتصادية.	**المجتمع المدني**

مع العلم أن هذه التوصيات الموجهة لجهات محددة في مصر لتعزيز القدرة التنافسية المستدامة يجب أن يتم تنفيذها بشكل شامل ومتكامل من قبل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق تحسين مستدام في القدرة التنافسية لمصر وتعزيز الاقتصاد الوطني.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أحمد فاروق الزيني، (٢٠٢٢)، "القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة"، ***مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية***، ٨ (٣)، الصفحات ١٠٠-٢٢١

بالقاسم العباسي، (٢٠٠٥)، **"مفهوم التنافسية ومنهجية قياس مستوياته"**، المعهد العربي للتخطيط: الكويت، صفحة ١٦.

سامية سرحان، (٢٠١٠)، "أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية-دراسة لآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية"، ***رسالة ماجستير غير منشورة***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، الصفحات ٣٧-٧٧.

محمد وديع، (٢٠٠٣)، "القدرة التنافسية وقياسها"، ***سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية***، المعهد العربي للتخطيط، (العدد الرابع والعشرون)، الصفحات ٥-٧.

محمود فاروق محمد غراب، (٢٠٢٢)، أهمية التنمية الخضراء في تخفيض انبعاثات الكربون في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٣، ٢١٥-٢٧٩، تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/1334387

المرصد الوطني للتنافسية، (٢٠١١)، ***"التنافسية في الفكر الاقتصادي"***، ص ص ٤-٨. تم الاسترداد من : http://www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf

منير خروف، وريم ثوامرية، (٢٠١٧)، "القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية"، ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية***، *العدد الثامن*، صفحة ٣٤٥.

هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، (٢٠٢٢)، التقرير السنوي ٢٠٢٢ ***"المستقبل الأخضر في مصر"***، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

وزارة البيئة المصرية/ جهاز شئون البيئة، القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بإصدار قانون في شأن البيئة والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩.

وزارة البيئة المصرية، (٢٠٢٠)، ***تقرير حالة البيئة في مصر***، جهاز شئون البيئة، ص ص ١٥٦ -١٧٢

وزارة البيئة المصرية، (٢٠٢٣)، ***تقرير حالة البيئة في مصر***، جهاز شئون البيئة، ص ص ٣-٧.

وزارة المالية المصرية، (٢٠٢٢)، إطار التمويل السيادي المستدام: وزارة المالية.

ياسر إبراهيم محمد داود، (٢٠١٤)، "آلية التنمية النظيفة لمواجهة التغيرات المناخية العالمية وتحقيق النمو المستدام، مجلة مصر المعاصرة، مج ١٠٥، العدد ٥١٦، ص ص ٢١٨-١٥٥. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/810641

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

Amoako, G. K. (2020). A conceptual framework: Corporate environmental management activities and sustainable competitive advantage. ***Management of Environmental Quality: An International Journal***, *31*(2), 331-347.

Cheba, K., Bąk, I., & Szopik-Depczynska, K. (2020). Sustainable competitiveness as a new economic category–definition and measurement assessment. ***Technological and Economic Development of Economy***, 26(6), 1399-1421.

Chygryn, O., Lyulyov, O., Pimonenko, T., & Myronenko, N. (2021). Key indicators of green competitiveness: the EU and Ukraine's performance. ***In E3S Web of Conferences*** (Vol. 307, p. 03003). EDP Sciences.

Chygryn, O., Lyulyova, L., & Saenko, M. (2020). The main determinants of green competitiveness. ***Economics and management of enterprises***, 2 (96), 185-193

Esty, D. C., & Chamovitz, S. (2013). Environmental sustainability and competitiveness: Policy imperative and corporate opportunity. ***Harvard Business School***: Boston, 10.

Henao Villa, C. F., Martinez Zarate, J. C. (2022). Sustainable Competitiveness: Application of Data Modeling to Identify Predictive Factors by Country. ***International Journal of Sustainable Development and Planning***, 17(7), 2319-2325.

Mobius, P., & Althammer, W. (2020). Sustainable competitiveness: a spatial econometric analysis of European regions. ***Journal of Environmental Planning and Management***, 63(3):453-480. doi: 10.1080/09640568.2019.1593005

Mostafa, A. M. (2023). An update on Egypt climate change policies post-coronavirus. ***Journal of Legal and Economic Research***, *13*, 101-186.

Saleem, S., Taib, C., & Asaad, M. (2023). A Systematic Literature Review of Sustainable Competitive Advantage: Identifying Directions for Future Research. ***International Journal of Business and Technology Management***, *5*(1), 187-223.

Schwab, K. (2013). ***"The Global Competitiveness Report 2013-2014"***. Geneva: Full data edition. World Economic Forum, 63-83. Retrieved from www.weforum.org/gcr

Solability. (2012). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2012"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2015). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2015"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2017). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2017"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2018). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2018"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2019). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2019"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2020). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2020"***. South Korea: Solabilit. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2021). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2021"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2022). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2022"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

Solability. (2023). ***"The Global Sustainable Competitiveness Index 2023"***. South Korea: Solability. Retrieved from: https://solability.com/

United Nations Framework Convention on Climate Change. (2015). ***"Status of Ratification of the Convention"***. The United Nations, accessed 19 January. https://unfccc.int/essential_background/convention/status_of_ratification/items/2631txt.php

Urbaniec, M. (2016). Sustainable competitiveness. Opportunities and challenges for Poland's economy. **Economy and Environment**, 4 (59), 35-51

World Economic Forum. (2012). ***"The Global Competitiveness Report 2012"***. Geneva, Switzerland: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/

World Economic Forum. (2013). ***"The Global Competitiveness Report 2013"***. Geneva: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/

World Economic Forum. (2014). ***"The Global Competitiveness Report 2014"***. Geneva: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/

World Economic Forum. (2015). ***"The Global Competitiveness Report 2015"***. Geneva: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/

World Economic Forum. (2019). ***"The Global Competitiveness Report 2019"***. Genva: World Economic Forum. Retrieved from https://www.weforum.org/

Zhang, M. X., Zhu, Y. F., & Zhang, X. L. (2012, September). An evaluation method study on the sustainable competitiveness for construction corporations. **In *2012 International Conference on Management Science & Engineering 19th Annual Conference Proceedings***, 1826-1831.

Sustainable Competitiveness in Egypt: An Analytical Study

Doaa Mohammed AL-Hady
Assistant Lecturer of Economics and Foreign Trade
Faculty of Commerce and Business Administration
Helwan University
doaa.el-hady@commerce.helwan.edu.eg

Abstract

Competitiveness serves as a mirror of the strength or weakness of an economy. With the growing global interest in environmental protection, environmental performance has become a significant factor in determining overall competitiveness and, more specifically, sustainable competitiveness. Egypt's environmental performance has influenced its competitiveness, similar to other countries. Thus, the research problem focuses on studying and analyzing the state of sustainable competitiveness in Egypt. The research utilized a deductive approach, applying analytical methods to the statistics and indicators relevant to the topic, which revealed a decline in Egypt's performance and ranking in the Sustainable Global Competitiveness Index for 2023 compared to previous years. Egypt ranked 141 out of 180 countries, scoring 36.7 points in 2023, largely due to declines in most of the index's pillars, particularly in social capital and resource management efficiency stemming from international crises. This is currently reflected in the debt crisis and exchange rate issues that have led to increased unemployment, rising prices, and widespread poverty, placing greater pressure on its economic and environmental resources. Nevertheless, Egypt is striving to utilize its resources sustainably and currently has the opportunity to enhance its sustainable competitiveness through a transition to a green economy, in which it is taking its first steps.

Keywords

Sustainable Competitiveness, Indicators of Sustainable Competitiveness, The Egyptian Economy, Environmental Performance, Natural Capital, Social Capital, Governance.